A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/491
11 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩١ (د) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

تقرير الأمين العام

١ - بعد أن أكدت الجمعية العامة من جديد، بمقتضى القرار ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ على أنه، بينما تتحمل البلدان النامية المسؤولية الأساسية عن تعزيز التعاون التقني فيما بينها، ينبغي أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور بارز بوصفها عاملا مشجعا وحفازا على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ حثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يكون الرائد في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية للتغلب على المشاكل التي تصادفها في جهودها الرامية إلى تشجيع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وحثت جميع الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على أن تمنح، في ميادين الأنشطة الخاصة التي تضطلع بها أولوية عالية لدعم الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير جرى استعراض للتقدم المحرز بصدد تنفيذ خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشمل جملة أمور منها: (أ) التقدم المحرز في مجال أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛ (ب) والتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) ودور المرأة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلى الرغم من أن الردود الواردة من حكومات البلدان النامية أظهرت تنوعا كبيرا في التقدم المحرز، أفادت معظم البلدان التي قدمت معلومات، بأن أنشطتها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد زادت. وانعكس ذلك في تبادل عدد متزايد من الخبراء والمتدربين، والدراسات وحلقات العمل المشتركة المنفذة، ووضع ترتيبات من أجل إنشاء شبكات وإبرام اتفاقات ثنائية.

٣ - واعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه أحد مجالات التركيز السبعة في فترة البرمجة ١٩٩٢-١٩٩٦، مركزا بذلك من جديد على الأولوية التي يمنحها لهذا التعاون. وإضافة إلى تنفيذ برنامج عمل التدابير الجديدة المضطلع بها خلال الفترة قيد الاستعراض، اعتمد المجلس

181093 141093 141093 93-55048

الاقتصادي والاجتماعي القرار ٤١/١٩٩٢، الذي طلب فيه إلى جميع الأطراف المشتركة في الجهود الإنمائية إيلاء الاعتبار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كطريقة من طرائق تنفيذ البرامج/المشاريع.

٤ - كما أفادت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بزيادة التركيز على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وهو ما ينعكس ذلك في العدد الكبير من الأنشطة الترويجية والتنفيذية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تدعمها تلك المؤسسات. وأفادت معظم المؤسسات تقريبا التي بعثت بردودها بأنها اعتمدت أو كانت بصدد اعتماد سياسات للتعجيل باستخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥ - وأدى عدد متزايد من الأنشطة التي تدعمها الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تيسير مشاركة المرأة، وبالمثل أفادت مؤسسات كثيرة تابعة للأمم المتحدة عن اتجاهات مماثلة.

٦ - وعقد اجتماع لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٢ لاستكمال المبادئ التوجيهية من أجل استعراض سياسات وإجراءات تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي تتبعها تلك المؤسسات. واستعرض الاجتماع مشروع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مركز السياسات والاجراءات في منظومة الأمم المتحدة ووافق على مجموعة المبادئ التوجيهية التي قدمتها لجنة التنسيق الإدارية. وخولت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لجنة التنسيق الإدارية للقيام بعملية رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية (انظر A/48/39، المرفق الأول، المقرر ١/٨).

٧ - واستنادا إلى المشاورات المكثفة التي أجريت مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وإلى عمليات استعراض وتقييم برامج منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعلى إثر اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي عقد في المغرب في شباط/فبراير ١٩٩٣، أعدت استراتيجية من أجل تعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات. ومن بين العناصر الرئيسية للاستراتيجية: توسيع التوعية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الوطني؛ وتوضيح السياسات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتعزيز مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد القطري وفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وتوسيع قاعدة البيانات عن القدرات في البلدان النامية؛ وتعبئة وتقديم الموارد من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا سيما لتمويل أنشطة تلائم قدرات واحتياجات البلدان النامية، وإنشاء شبكات ووضع ترتيبات ملاءمة ومن أجل أنشطة التصدي للمشاكل المشتركة. وركزت الاستراتيجية على طرق وسبل النهوض باستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق واسع في مجال أنشطة التنمية.

٨ - وأعربت اللجنة الرفيعة المستوى، في دورتها الثامنة، عن ترحيبها بالاستراتيجية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وطالبت جميع الأطراف بتنفيذ عناصر الاستراتيجية على سبيل الأولوية (المرجع نفسه) المقرر ٢/٨، الجزء أولا.

٩ - واعترافا بكون المسؤولية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية ذاتها، اقتصر دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل على تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والحث عليه. واعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال وحدته الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، نهجا متعدد الشعب نحو تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من عناصره الرئيسية ما يلي:

(أ) بغية التعجيل بتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يزيد عن ٣,٣ مليون دولار خلال عام ١٩٩١ من أجل الأنشطة التشجيعية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتي تختلف من حيث طابعها ومن حيث الزخم عن البرامج السابقة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقام بتدعيم خمسة أنواع رئيسية من الأنشطة هي: التوعية والتوجيه بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتعزيز مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الأصعدة القطرية، ودون الاقليمية، والاقليمية؛ ومطابقة القدرات للاحتياجات: وعقد حلقات عمل بشأن مواضيع ومشاكل ذات اهتمام مشترك؛ وتقديم خدمات إدارة البيانات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما شهدت هذه الفترة زيادة في التعاون بين الوحدة الخاصة ووكالات الأمم المتحدة وذلك من خلال زيادة الطابع التكميلي للجهود والموارد وبصورة ملحوظة مع إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة والتي كانت تابعة للأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، واليونيدو ومنظمة الصحة العالمية. وزاد استخدام أرقام التخطيط الإرشادية حيث حشد زهاء ٣٤ مليون دولار من خلال تقديم مبلغ أقل بكثير من موارد مشاريع الوحدة الخاصة.

(ب) ومن بين المخصصات المنقحة البالغة ١٠,٥ مليون دولار[1] والمخصصة، اعتمد مبلغ ٧,٨ مليون دولار أو زهاء نسبة ٧٥ في المائة منها بالفعل، أغلبه من أجل الاستجابة لطلبات المساعدة التي قدمتها البلدان النامية. وخصص الباقي وهو مبلغ ٢,٧ مليون دولار من أجل برامج فرعية رئيسية يتناول معظمها النهوض بقدرات مؤسسات البلدان النامية وإعداد دراسات وتقييمات.

١٠ - وتختلف البرامج الفرعية الجديدة التي أعدت في سياق الاستراتيجية الشاملة للتسعينات بصورة رئيسية عن النهج التي اتبعت في الماضي من حيث أنها تمثل تحسينات وابتكارات في تعزيز طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعجيل باستخدامها. وسوف يغطي برنامج فرعي جمع ونشر المعلومات عن الخبرات والممارسات والتكنولوجيات التي أحرزت نجاحا في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتكثيف وتوزيع الجهد الرامي إلى تعريف مؤسسات البلدان النامية التي طبقت بنجاح طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ ومواصلة تحسين وتوسيع قاعدة البيانات عن الخبرات والقدرات

التقنية لدى مؤسسات البلدان النامية. وسوف يمول برنامج فرعي آخر أنشطة تهدف إلى زيادة استخدام عروض التدريب التي تقدمها مؤسسات بلدان نامية إلى بلدان أخرى؛ وتمويل إنشاء شبكات أو وضع ترتيبات مواءمة؛ وتعزيز مؤسسات مختارة يكون بمقدورها أن تعمل بوصفها مراكز نموذجية وتحديد نماذج من أجل تعزيز استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ والمساعدة في تطوير استراتيجيات، وسياسات وإجراءات تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بلدان مختارة، ومنظمات دون اقليمية ومنظمات اقليمية وداخل منظومة الأمم المتحدة.

الحواشي

(١) خفضت المخصصات الأصلية البالغة ١٥ مليون دولار إلى مبلغ ١٠,٥ مليون دولار بسبب القيود المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- - - - -